الباب الثانى

البناء الطبقى فى البلاد النامية

الفصل الثالث : الإطار النظرى والمفاهيم الأساسية .

الفصل الرابع : الملامح العامة للبناء الطبقى فى البلاد النامية .

الفصل الخامس : موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية .

الفصل السادس : البناء الطبقى فى المجتمع المصرى .

كلمة تمهيدية :

تحاول هذه الدراسة أن تقدم صورة متكاملة بقدر الإمكان للمعالم الأساسية للبناء الطبقى فى البلاد النامية . وهى تحرص منذ البداية على ألا تستغرق نفسها فى التفاصيل وفى استعراض الجزئيات ، فتفلت منها الأساسيات والقضايا العامة ، ويضيع منها الخط الأساسى المرشد . ومن أجل هذا اختص أول فصول هذا الباب باستعراض الإطار النظرى وتوضيح المفاهيم الأساسية ، حتى لا تسقط المعالجة ضحية التفاصيل والإحصائيات والأرقام المشتتة . وقد أبرزنا فى ثنايا الدراسة بما فيه الكفاية أهمية وضوح الأساس الأيديولوجى فى دراسة الطبقات ، والوزن الخطير الذى يلعبه هذا الالتزام الأيديولوجى فى توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال رؤيته . وستقودنا هذه النقطة بالضرورة إلى محاولة وزن القيمة الحقيقية للإسهام الذى قدمته النظريات الماركسية فى دراسة الطبقات ، ونسبتها إلى ما تلاها من نظريات أو محاولات نظرية . بعد ذلك نحاول — فى الفصل الأول أيضاً — أن نتفق على تحديد واضح لأهم المفاهيم والمصطلحات الأساسية فى ضوء المعيار الأساسى الذى رأينا الالتزام به فى دراسة هذا الموضوع السوسيولوجى الهام . فنتكلم عن تعريف الطبقة الاجتماعية ، ونناقش مصطلح التدرج الاجتماعى ، وكذلك الطبقات الرئيسية والفرعية ، والشرائح الاجتماعية . ونختتم هذا القسم بالجانب السلبى من تعريفاتنا حيث نؤكد على رفض التعريفات والمفاهيم والتفسيرات التى تبدو لنا فاسدة من الناحية العلمية .

أما الفصل الثانى فينتقل من هذا الإطار النظرى العام إلى بؤرة الاهتمام الخاص لهذا الكتاب وهى البلاد النامية ، فيبرز بصورة محددة خصوصية البناء الطبقى والعلاقات الطبقية فى مجتمعات البلاد النامية وذلك من خلال استعراض مفصل للملامح العامة للبناء الطبقى فى البلاد النامية .

وقد حاولنا أن نخلص تلك الملامح من الطابع الانطباعى أو التأملى ، وندعمها — كلما كان ذلك ممكناً — بالأرقام ودراسة نماذج واقعية من مجتمعات البلاد النامية التى تبدو فيها السمة المقصودة بصورة جلية . والنتيجة التى نخرج بها من هذه الدراسة ، والتى أوضحتها جميع الدراسات الحديثة للبناء الطبقى فى البلاد النامية

— على اختلاف منطلقاتها — إن هذا البناء يتميز بطابع أساسى فريد هو تعدد أنماط النشاط الاقتصادى وتعدد أنساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقى .

وإذا كان الفصلان الأول والثانى قد كرسا للقضايا العامة ، فإن الفصل الثالث من هذا الباب — وهو يمثل بؤرة هذه الدراسة وعمودها الفقرى — يقدم إسهاماً جديداً فى دراسة « موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » . فالتنمية مطلب مطروح فى البلاد النامية ورسالة تفرض نفسها وتجد كذلك من يدافع عنها ويتبناها ويدعو إليها : فما هو بالتحديد موقف الطبقات والجماعات المختلفة من هذه القضية المصيرية ؟. وقد بينت فى موضوع لاحق أن تحديدنا للجماعات الطبقية والاجتماعية إنما هو تحديد إجرائى بحت لأن أيًّا من الدارسين الذين تصدوا لهذا الموضوع حتى الآن لم يستطع بعد أن يقدم تصنيفاً شاملا للجماعات الطبقية فى البلاد النامية . ومن البديهى أن مهمة تحديد تلك الجماعات وتصنيفها ليس بالمهمة التى يتوقع من هذه الدراسة أن تنجزها . فذلك أمر يجب أن تسبقه دراسات مونوجرافية عديدة عن مختلف الجماعات الطبقية فى مختلف أنماط البلاد النامية . ومع ذلك فالدراسة الحالية تدخلنا إلى صميم المشكلات الجوهرية المتعلقة بالموضوع ، وتفتح أمامنا آفاقاً رحبة فى النظر إلى العلاقة بين البناء الطبقى والجهود الرامية إلى التنمية . وبهذا يمكن أن ندعى أن دراستنا هذه تندرج بحق تحت علم اجتماع التنمية .

أما الفصل الرابع فهو فى الحقيقة « ثمرة » هذه الدراسة . والهدف البعيد من وراء كل ذلك التأصيل والتحليق . فيختص بتحديد الخطوط العريضة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى . فتحدد المعيار الذى سيستخدم فى تصنيف الطبقات فى مصر ، وتقدم تخطيطاً عاماً للطبقات الموجودة فى كل من الريف والحضر المصرى وتناقش دراستنا فى الختام بعض التحديات الأساسية التى تواجه بحثاً كهذا ، محاولة إلقاء الضوء على بعض المشكلات التى نعتقد أنها يجب أن تستوقف الباحث المصرى فى هذا الموضوع الشائك الهام فى الوقت نفسه . وقد أولينا اهتماماً خاصًّا لموضوع الدراسة الميدانية اللازمة لتأصيل أى دراسة يراد لها أن تكون صادقة إمبيريقيًّا .

ولا شك فى أن القارئ يقدر مدى العناء الذى بذل فى سبيل إخراج هذه الدراسة ،

فقد فرضت على دراسة هذا الموضوع — أو الكتابة فيه — فى لغتنا العربية محاذير كثيرة ، وكبلته قيود قوية . فإذا الحصيلة المتاحة للدارس فيه لا تشبع ، خاصة عندما يسعى الدارس إلى استلهام واقع بلاده أو العالم العربى ليقدم للقارئ بعض الشواهد والنماذج . وأثمن ثروة بالعربية فى هذا الموضوع مترجمة عن لغات أجنبية ، أحدها وهو مؤلف جماعى لعدد من الكتاب السوفييت (التركيب الطبقى للبلدان النامية — دمشق ، ١٩٧٢) مترجم عن الروسية ، وثانيهما « دراسات فى الطبقات الاجتماعية » لجورج جورفيتش مترجم عن الفرنسية ، وثالثها « الطبقات فى المجتمع الحديث » لبوتومور (الصادر فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر) مترجم عن الإنجليزية . وفيما عدا هذا فالتراث السوسيولوجى فى موضوع الطبقات الاجتماعية مكون أساساً من دراسات محدودة نشرت فى صورة مقالات ، ويجد القارئ إشارات لمعظمها فى الحواشى أو فى ختام الباب . وقد عملت على سد هذه الثغرة الكبيرة بالدراسات الأجنبية — باللغات المختلفة — مستفيداً أكبر الفائدة بالمؤلف الضخم للعالم السويسرى الألمانى الأستاذ ريشارد بيرندت .

ومع ذلك فقد جاءت هذه الدراسة متفردة عن كل تلك الدراسات السابقة فى كثير من الجوانب فالكتابات السوفيتية — على عالميتها — لا تقدم وجهة نظر «الجانب الآخر» بالقدر الذى يشفى حاجة الباحث ، ودراسة جورفيتش ذات طابع نظرى جاف (كسائر مؤلفات جورفيتش) وحصيلتها من الشواهد العملية والنماذج الميدانية تكاد تكون صفراً . أما دراسة بوتومور — وهى أمتعها جميعاً وأقربها إلى نفس الباحث : فتركز على المجتمعات الصناعية الحديثة ، بنموذجيها الأساسيين : الرأسمالى والاشتراكى (أو ما يسميه بوتومور المجتمعات ذات الطراز السوفييتى) .

فدراستنا يمكن أن تعد مكملة لها ومتعاونة معها فى صورة البناء الطبقى فى المجتمع الحديث .

ولا شك أن تقدم الدراسات العربية ودراسات أبناء البلاد النامية حول هذا الموضوع الحيوى سوف تفتح الطريق أمام الباحث وزملائه من المشتغلين بدراسة الطبقات لتأصيل أحكامهم وترسيخها وتأكيدها أو تعديلها بما تسفر عنه نتائج هذه الدراسات التى نأمل لها أن تنمو وتزدهر .

الفصل الثالث

الإطار النظرى والمفاهيم الأساسية

دكتور محمد الجوهرى

مقدمة :

لعلنا لسنا فى حاجة إلى أن نؤكد — ونحن فى مطلع عرضنا لوضعية البناء الطبقى فى البلاد النامية — أن دراسة الطبقات تمثل مطلبًا نظريًا وآخر عمليًا تطبيقيًا فى الوقت نفسه . فالطبقات جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة. إذ ترتبط الطبقات بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء السياسى ، والتخطيط الاقتصادى ، والتنظيم البيروقراطى ، والنظام التربوى . . . إلخ [١] . ولا شك أن تحليل البناء الطبقى للمجتمع كفيل بإلقاء الضوء على مختلف مكونات هذا المجتمع فى جوانبه المختلفة ، فهو عملية تشريح هامة لجسد كل مجتمع .

وقد أوضح بوتومور [٢] العلاقة بين البناء الطبقى والتربية . وانتهى من استعراض النظام التربوى فى الهند إلى أن النظام التربوى قد عمل على إبقاء الهوة — بل وتعميقها — بين الطبقات العليا والسواد الأعظم من السكان ، وتضخيم هذا الفصل بتحويله إلى فاصل فى اللغة وفى الثقافة العامة بين الفريقين [٣] .

---

(١) وقد أشار السيد يس إلى أنه « بينما تمثل الفئات أو الطبقات داخل تدرج معين فئات وصفية ، ستاتيكية ؛ فإن الطبقات الاجتماعية على ضوء المفهوم الذى نتبناه هى فئات تحليلية . وعلى ذلك يمكن القول أنها جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة . ودراسة الطبقات الاجتماعية بالتالى تؤدى إلى معرفة الديناميات الاجتماعية وكيف تعمل ، وهى تسمح بالانتقال من الوصف إلى التفسير فى دراسة المجتمعات » انظر : السيد يس : « مشكلة التدرج الاجتماعى فى علم الاجتماع المعاصر » . مقال غير منشور على الآلة الناسخة . القاهرة ١٩٧٢ . ص ٢١ .

(٢) بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الناشر دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ ، الفصل الخامس عشر ، التربية ، ص ص ٣٧٩ — ٣٩٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .

ويوسع بوتومور من نطاق هذا التعميم فيقرر أن هذه الفروق — الطبقية — الموجودة فى النظام التربوى فى الهند قائمة فى كثير من المجتمعات . ، فى كل مجتمع نظام للتدرج الاجتماعى ، وهناك بالتالى تباين مناظر لهذا التدرج داخل النظام التربوى نفسه . . . بل إن هذا هو الوضع الذى نجده فى بعض المجتمعات البدائية . إلخ »[٤] .

وعلاوة على دراسة العلاقة بين النظام الطبقى والنظام التربوى استعرض بوتومور — فى نفس المرجع — العلاقة بينه وبين النظام القانونى ، مؤكداً على نفس الاتجاه العام الذى نحاول إلقاء الضوء عليه هنا[٥] .

هذا عن الضرورة النظرية لدراسة الطبقات فى المجتمع المعاصر . ولكن ما من شك فى أن دراسة هذا الموضوع تمثل أهمية تطبيقية حيوية ، خاصة بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، التى ما زالت تخوض معركة التنمية ، وتحتاج إلى توجيه استثماراتها — المحدودة بالضرورة — لخدمة أكبر قطاع من الشعب . فلاشك أن استئثار طبقة معينة أو فئة طبقية بمقاليد السيطرة وتربعها على رأس بناء القوة يمكن أن يؤدى إلى تعرض استثمارات التنمية لخدمة القطاع الذى تمثله تلك « الصفوة » الحاكمة وهو ما يؤثر بالقطع تأثيراً سلبياً على مصالح الطبقات والفئات الأخرى ، خاصة تلك التى لا صوت لها داخل المحافل الحكومية المسئولة ، ولا بد لها أن تصل إلى التأثير على واضعى السياسة فى المجتمع . لذلك نؤكد أن دراسة الطبقات دراسة لازمة لكل تخطيط وسابقة على أى خطة ورشد لكل سياسة[٦] .

وقد أشار « كلير » فى كتابه « نظام الوسط فى البلاد النامية » بوضوح إلى تأثير البناء الطبقى للبلاد النامية فى عملية التنمية ، وفى أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويحلل كلير بناء الفئة المسيطرة — المكونة من شرائح ثلاث أساسية متحالفة مع بعضها — فيقول : « يجب

---

(٤) المرجع السابق ، صفحتى ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، وبعد ذلك يستعرض بوتومور هذه الفروق بالتفصيل فى المجتمعات الغربية المعاصرة ، ص ٣٨٤ ومابعدها .

(٥) انظر بوتومور ، المرجع السابق ، الفصل الرابع عشر ، القانون ، ص ص ٣٦٢ — ٣٧٨ ، خاصة صفحة ٣٧٢ .

(٦) انظر محمد الجوهرى « منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى » مقال بمجلة الكاتب ، عدد أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٥٣ .

علينا أن نشير هنا إلى أن غالبية الدول النامية حصلت على استقلالها السياسى بدون نضال مسلح حقيقى تشارك فيه الجماهير العريضة . ونتج عن هذا تكوين اجتماعى طبقى متميز للحكومات التى قامت فى هذه الدول . فأخذت السلطة صفوة قليلة مكونة من المثقفين (الموجودين فى هذه البلاد والذين يختلف حجمهم باختلاف درجة تطور هذا البلاد أو ذاك) أو بالإضافة إلى مجموعة من موظفى الجهاز الإدارى الاستعمارى والبيروقراطى ، ومجموعة من العسكريين . وتحالف هذه القوى الثلاث بالاعتماد على طبقة البرجوازية الصغيرة فى المدينة والريف »[٧] .

وعن البورجوازية الصغيرة فى المدن والريف يلاحظ كلير أنها تمثل — كما أشرنا — أهم القواعد الاجتماعية للفئة الحاكمة وقد حدث من الناحية الاقتصادية أن تهيأت لهم الظروف المناسبة للمحافظة على وضعهم حتى وإن لم يحققوا تجديد الإنتاج المستقل باستمرار فى إطار التشكيلات الاقتصادية الموجودة[٨] .

أما عن الوضع الاجتماعى للفئة الحاكمة فيتميز — فى رأى كلير — « بأنه لا يقتصر على تحكمها فى رأس مال القطاع العام فحسب ، بل يمتد إلى جميع رءوس الأموال المتجمعة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعلينا أن نأخذ فى اعتبارنا أن جزءاً كبيراً من الإمكانيات تستغله الفئة الحاكمة لصالحها فى الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا فى المبالغ الضخمة المرصودة فى الميزانية العامة للدول لتطوير المجالات غير الإنتاجية والرغبة فى الاحتفاظ الإدارى الضخم للحكومة والجيش »[٩] .

ولعل هذه الإشارات العاجلة أن تلقى الضوء بما فيه الكفاية على أهمية التشريح الطبقى للمجتمع فى جوانبه العملية التطبيقية وفى زيادة قدرتنا على توجيه التنمية لصالح جماهير الشعب العريضة ، وتصحيح مسار هذه العملية إذا أثبتت الدراسة — ذات المنظور الطبقى — فساد هذا المسار أو انحرافه .

---

(٧) انظر : جمال مجدى حسنين ، عرض كتاب « نظام الوسط فى البلاد النامية » تأليف كلير ، مقال غير منشور على الآلة الناسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، صفحتى ٤ ، ٥ .

(٨) المرجع السابق ص ٦ .

(٩) جمال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، صفحتى ٦ ، ٧ .

أولا – مشكلة التدرج الاجتماعى :

تجمع الكتابات السوسيولوجية المعاصرة على أن انقسام المجتمع إلى طبقات ليس هو الشكل الوحيد من أشكال عدم المساواة الاجتماعية . فقد سبقت هذا التقسيم الطبقى – وعاصرته – أشكال متباينة للتدرج الاجتماعى . وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى بوجه عام بأنها : الطائفة (أو الطبقة المغلقة) والطبقة الإقطاعية ، والطبقة الاجتماعية ، وجماعة المكانة . وقد تناول بوتومور الملامح العامة لهذه الأشكال المختلفة فى ثنايا حديثه عن التدرج الاجتماعى فى كتابه « تمهيد فى علم الاجتماع » . ولكن ليس معنى الاتفاق على تحديد هذه الأشكال الأساسية ، أن العلماء الاجتماعيين قد استطاعوا بنفس الشكل حسم كل المسائل المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الإقطاعية وسمات كل منهما . وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر . وقد بين بوتومور هذه النقطة بوضوح فى صدر الكتاب الذى أفرده للكلام عن « الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الحديث »[١٠] .

ولكن برغم تباين الآراء واختلاف وجهات النظر حول تلك المسائل فهناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعى التى لا خلاف عليها بين الدارسين .

ويرجع الفضل إلى بوتومور فى إلقاء الضوء على هذه السمات ، التى يمكن أن نوجزها فيما يلى :

١ – الملاحظ أن « نسق المراتب لا يمثل جزءاً من نظام طبيعى للأشياء لا يتغير وإنما هو نتاج بشرى ، يخضع للتغيرات التاريخية »[١١] . معنى هذا أن الفروق الطبيعية أو البيولوجية – من ناحية – والفروق فى المراتب الاجتماعية – من ناحية أخرى

---

(١٠) انظر بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الكتاب السابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٧١ .

تنتميان إلى نوعين مختلفين من الظواهر . وقد أجمع على هذا التمييز كافة الدارسين الذين تصدوا لموضوع عدم المساواة الاجتماعية ، ابتداء من جان جاك روسو حتى الدارسين المحدثين للتدرج الاجتماعى .

وقد تصدى بوتومور لتفنيد وجهة النظر التى تدعى أن نظام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل فى الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبى بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق فى المكانة المعترف بهما اجتماعياً . ورغم كثرة ترديد هذا الزعم ، وخاصة فى نظريات الصفوة عند باريتو Pareto وموسكا Mosca وغيرهما ، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أنها لا تستند إلى وقائع تؤيدها تأييداً مقنعاً ولا تثبت أمام التفنيد(١٢) .

٢ — كذلك يجمع دارسو التدرج الاجتماعى بوجه عام على أن الطبقات الاجتماعية — على خلاف الطوائف أو الطبقات الإقطاعية — جماعات أكثر تميزاً بالطابع الاقتصادى . فهى لا تقوم ، ولا تتدعم بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة ، وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لا تضفى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق(١٣) .

---

(١٢) من هذا الزعم بوجود ارتباط بين التباين فى الدخول وتفاوت القدرات الجسمانية والبيولوجية وقد أكد بوتومور أن عديداً من البحوث قد أثبتت أن عدم المساواة فى الدخول يرجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة عن طريق الميراث ، ولا يرجع أساساً إلى الفروق فى الدخل المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية . وهو ما يدعيه دالتون فى دراسته عن «تفاوت الدخول فى المجتمعات الحديثة» :

(H. Dalton, Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies, 1920).

كما تؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمى والمهنى — والكلام لبوتومور أيضاً — عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة الطبيعية وتدرج الوضع الاجتماعى إذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية مثلا لا تقابل دائماً بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة . كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لايقابل دائماً بالعكس ، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة . ولذلك يخلص بوتومور إلى أنه « قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، إلى حد كبير ، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعى معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة » . بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص ص ٧٣—٧٤ .

(١٣) انظر ، بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

ولذلك يتردد دائمًا أن عضوية الطبقات الاجتماعية أقل ثباتاً فى العادة من عضوية الطبقات الإقطاعية أو الطوائف . أو بمعنى آخر إن الحراك الاجتماعى يتم فى ظل الطبقات الاجتماعية بشكل أيسر نسبيًا وعلى نطاق أوسع ، مما كان الحال عليه فى الماضى . فالفرد قد يولد فى طبقة معينة ، ثم يرتقى — بفضل ماحصله من تعليم أو ثروة أو غير ذلك — إلى طبقة أعلى ، على حين يظل مثل هذا الحدث مستحيلا أو نادراً بالنسبة لأشكال التدرج الاجتماعى الأخرى .

وبرغم اتفاق معظم الدارسين — على اختلاف التزاماتهم الأيديولوجية — على حقيقة الأساس الاقتصادى للطبقات ، إلا أن تفسير نوعية ومدى هذه العلاقة بين البناء الطبقى والأساس الاقتصادى قد اتخذ اتجاهات شتى ، كانت كلها تتراوح بين التأييد والمعارضة من النظرية الماركسية فى دراسة الطبقات .

ومن هنا يصبح من اللازم أن نؤكد مع القارئ على أهمية الالتزام الأيديولوجى لدى دارسى الطبقات فى المجتمع الحديث كشرط لوضوح الرؤية أمامه ، وضمان لتحقيق إنجاز له قيمته فى هذا الميدان .

لقد أثبتت أحدث المناقشات فى حقل علم الاجتماع المعاصر أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذى يمكن أن توقفه فيه نظريات أو مواقف سابقة فى دراسة المجتمع . وإن كان هذا الموقف العام يبدو غامضاً أو مشكوكًا فيه لقلة من المتخصصين فى علم الاجتماع ، فإن هذا الغموض وهذا التشكك لن يلبث أن يزول إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية بمفهومهما العلمى ثمرة من ثمرات الفكر الماركسى ، وقد كانت تلك الفكرة الماركسية باعثاً لظهور نظريات ومحاولات أخرى مقابلة على الجانب الآخر ، أعنى البورجوازى من العالم . ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الأيديولوجيين منطلقًا لها . لذلك نلخص الموقف فى كلمة واحدة قائلين : إن كلام الباحث عن الطبقات الاجتماعية

التزام صريح منه بموقف أيديولوجى سواء وعى ذلك أو لم يع ، وسواء رضى ذلك أم أبى .

على أن هذا الالتزام الأيديولوجى لا يظهر فقط فى دراسات الطبقات الاجتماعية ، وإنما يرتبط كذلك وبنفس القدر بدراسة الحراك الاجتماعى Social Mobility . فمعظم دراسات الحراك الاجتماعى فى العالم الغربى تحاول أن تثبت كيف أن المجتمع الرأسمالى يتيح الفرص أمام جميع أبنائه على قدم المساواة للترقى فى السلم الاجتماعى . كما ينطوى كلامهم الكثير عن الحراك الاجتماعى وعن سعة انتشاره وتعدد مظاهره على الرغبة فى إثبات أن ظاهرة الحراك قد حلت محل فكرة الصراع الطبقى . وكلا الهدفين يود أن يميع قضية انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واضحة ، تسود بينها علاقة استغلال بسبب تضارب المصالح ، وأن هذا الاستغلال يؤدى حتما إلى الصراع الذى ينتهى بتغير شكل البناء الطبقى .

ولا يعنى هذا الكلام أن الحراك الاجتماعى شىء لا وجود له بل هو على العكس — وكما أثبتت كثير من الدراسات — ظاهرة معروفة فى جميع المجتمعات الإنسانية . ولكن الخلاف بين الموقفين على مدى هذا الحراك وعلى فاعليته ودوره الحقيقى فى تغيير البناء الطبقى لمجتمع معين سلميًا دون صراع . فالرأى عندنا أن دراسات علم الاجتماع البورجوازى تحاول تزييف الصورة عن طريق المبالغة فى تقدير مدى هذا الحراك ودوره .

وسنعود إلى هذه النقطة بشىء من التفصيل فيما بعد .

* * *

ولعل أوضح دليل على خطورة الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات وأصالته أن بوتومور عندما أراد أن يستعرض الآراء المتباينة حول طبيعة الطبقة الاجتماعية قد فعل ذلك من خلال مناقشة تفسير كارل ماركس . ذلك لأن الآراء المخالفة للنظرة الماركسية أو حتى المناقضة لها ليست فى الواقع سوى رد فعل للماركسية ومحاولة للرد عليها بشكل أو بآخر .

فماركس يؤكد بقوة على الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يؤكد على فكرة

الصراع بينها الناشيء عن تضارب مصالحها . وقد انتبه بوتومور إلى أن « الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية » . وهو ما يؤكد بوضوح ما نقصده من أن النظرة الماركسية للطبقات تمثل أساس كل دراسة علمية لهذا الموضوع .

ثانياً — الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات :

يمكن القول بأن ماركس لم يضع كتاباً مستقلا ، ولم يكتب فصلا خاصًا عن تعريف الطبقة الاجتماعية ، وتحديد الطبقات ، وتشخيص ملامحها ، ورسم حركتها فى الماضى أو الحاضر . ومع ذلك فلا خلاف على أن كل ما كتبه ماركس يتصل على نحو أو آخر بموضوع الطبقات الاجتماعية ، ويساهم بشكل فعال وحاسم فى فهم الحركة الطبقية فى أغلب المجتمعات التى تناولها ماركس بالدراسة .وقد أشار هو نفسه إلى تلك الحقيقة عندما كتب فى إحدى خطاباته القديمة يقول :

« . . . الواقع أنه ليس لى أى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع الحديث ، ولا وجود الصراع بينها . فقبلى بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخى لهذا الصراع بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات اقتصاديًا »(١٤) . واستطرد ماركس شارحًا إسهامه الخاص فى دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الإنتاج . وأن صراع الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدى إلى انتصـــار الطبقة العاملة وسيكون إيذانًا بمجتمع اشتراكى لا طبقى .

ومن هذا يتضح جوهر الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات وهو بيان الصلة الوثيقة بين البناء الطبقى ونظام الإنتاج السائد فى المجتمع ، وكذلك بيان طبيعة العلاقة الصراعية بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة ، واستمرار هذا الصراع بشكل جدلى ينتهى إلى مجتمع لا طبقى . ويقول ماركس فى مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد

---

(١٤) من خطاب له إلى « فيديماير » J. Weydemeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ منقول عن بوتومور ، الطبقات ، ص ٧٧ .

السياسى » : « يدخل الناس فى الإنتاج الاجتماعى الذى يصنعه الناس فى علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لإرادتهم الخاصة . وتقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم . ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادى للمجتمع . وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية ، والذى تقابله أشكال محددة من الوعى الاجتماعى . فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية والسياسية ، والروحية »[١٥] .

وقد سلفت الإشارة إلى أن أهم ما قيل وكتب عن الطبقات فى المجتمعات الحديثة كان ينحصر إما فى تأييد الفكر الماركسى الذى حددنا ملامحه الرئيسية فيما سبق ، أو فى الهجوم العنيف عليه ، ومحاولة هدمه من الأساس . ويمكن أن نلخص الانتقادات الأساسية التى وجهت إلى نظرية ماركس فى الطبقات فى النقاط التالية[١٦] :

١ — عاب البعض على ماركس محاولته تفسير التطور الاجتماعى من خلال الصراع الطبقى فقط . ويقال فى هذا الصدد إن ماركس قد أهمل — نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات — علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية ، خاصة تلك العلاقات التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية . وقد جعله ذلك يهون من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى . كما جعله لا ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوربية التى كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها .

ويرتبط بهذه النقطة الهامة الملاحظة التى أبداها جورج جورفيتش حول إخفاق الكتابات الماركسية (خاصة تلك التى جاءت بعد ماركس) فى التمييز بوضوح بين

---

(١٥) عن مقدمة كتابه « إسهام فى نقد الاقتصاد السياسى » الصادر عام ١٨٥٩ :

Contribution to the Critique of Political-Economy

نقلا عن المرجع السابق ص ص ٧٧–٧٨ .

(١٦) سوف أقتصر فيما يلى على عرض الخطوط الأساسية لهذه الانتقادات بشكل موجز سريع ، يمكن للقارئ أن يطالع مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند بوتومور ، الطبقات ، مرجع سابق ، ص ٨٢ وما بعدها .

الحتمية الخاصة لطبقة معينة ، والحتمية العامة (أو الكلية) لتطور المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره بطبقاته المختلفة .

« فقد أوضح ماركس بصورة تدعو إلى الإعجاب أن للطبقات الاجتماعية حتمية اجتماعية خاصة بها . فالبورجوازية ، والبروليتاريا ، والبورجوازية الصغيرة ، والمشرفون التكنوبيروقراطيون ، بل والبورجوازية المالية والتجارية والصناعية ، كل هؤلاء يظهرون حتميتهم الخاصة ، ويتحركون فى نطاقهم الزمنى ، ويشكلون من أنفسهم إطاراً يصاح مرجعاً لأعمالهم الثقافية الخاصة ، من معرفة وقانون وأخلاق وفن ولغة وتربية ، وكذا لأيديولوجيتهم الخاصة التى تبرر وجودهم . هذه الحتمية يمكن أن تقع فى نزاع ، ليس فقط مع الحتمية الاجتماعية لدى . الطبقات الأخرى ، وإنما أيضاً مع حتمية الأبنية التى تدخل الطبقات فى تركيبها ، وذلك قبل أن تصل هذه الطبقات إلى السلطة ، أو بعد أن تنزع منها السلطة . وقد بالغ لينين وروزا لوكسمبورج ولوكاتش فى الحديث عن هذه الحتمية الاجتماعية الجزئية للطبقات الاجتماعية ، وخاصة فيما يتعلق بحتمية طبقة البروليتاريا . وأوضح لينين بجلاء الحتمية النوعية لدى الطبقات الريفية ، وكذا لدى الطبقة التكنو بيروقراطية »[١٧] .

ومع ذلك فقد كان حرياً بالماركسية أن تصف المنازعات والثغرات المحتملة بين حتمية المجتمع الكلى وبين الحتمية الجزئية للطبقات . فأحياناً تتغلب هذه الأخيرة على الحتمية الكلية ، ثم تصير المبدأ المفسر لها . وعلى العكس من ذلك تخضع حتمية الطبقات الجزئية أحياناً للحتمية الكلية ، أو تجعلها تحيد جزئياً فقط عن اتجاهها . غير أن الماركسية فضلت توحيد هاتين الحتميتين (الجزئية والكلية) بإيجاز فى حتمية واحدة ، ومن ثم هدمت النتائج المترتبة على اكتشاف من أهم اكتشافاتها ، وفضلا عن ذلك لم تكف الماركسية الحقة عن الدعوة إلى بذل الجهد والإرادة والعمل ، وبالإجمال إلى حرية الإنسان الفردية والجماعية فى مسيرة المجتمع[١٨] .

---

(١٧) انظر جورج جورفتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا ، مراجعة د. عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١٠٥ .

(١٨) انظر المرجع السابق ص ١٠٦ .

٢ ـ النقطة الثانية فى هذا النقد هى أنه على الرغم من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر العلاقات الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة ـ ولا هى استخدمت بنفس النجاح ـ فى تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعى الأخرى .

وقد حاول بوتومور أن يدافع عن الموقف الماركسى فى هذه القضية ، وانتهى من عرض دفاعه إلى النتيجة الهامة التالية : « فالنقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق فى اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول . فقد صاغ فروضاً جديدة ومثيرة ، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذى بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأعنى نمو الرأسمالية الحديثة . أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين ، الذين أمسكوا ـ إلى حد كبير ـ عن اختبار مدين فائدة النظرية ونواحى القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى [١٩] » .

٣ ـ أما النقطة الثالثة فى هذا النقد فتتصل بتصور ماركس لنمو الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، وما ستئول إليه العلاقة بين الطبقتين البروليتارية والبورجوازية على وجه الخصوص . فقد تنبأ بنمو الطبقة البروليتارية عدداً بنمو الطبقة البروليتارية عدداً وازدياد أحوالها سوءاً على ما كانت فيه من سوء على أيامه ، فى الوقت الذى ستتركز فيه البورجوازية عدداً وثروة . وأنه من شأن كل تلك التطورات أن تعمق الهوة وتزيد التناقض بينهما حدة ، إلى أن تطيح البروليتاريا ـ الطبقة الأكثر عدداً والأسوأ حالاً ـ بالطبقة البورجوازية . وقد اهتمت كثير من التحليلات السوسيولوجية الحديثة برصد التغيرات التى طرأت على البناء الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، والتأكيد بالذات على كل تلك الأعراض التى تخالف تنبؤات ماركس ، وتسير بالأمور فى غير الطريق الذى قدر لها أن تسير فيه . فيقال مثلا إن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع . ويقال كذلك إن توزيع الدخل القومى قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة ، مما يؤدى إلى تدعيم هذه الاتجاهات المعادية للأهداف الثورية وتوليدها .

---

(١٩) انظر بوتومور ، الطبقات . . مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٤ — هناك نقطة أساسية أخرى فى النقد الذى يوجه إلى ماركس ، وهى تتعلق بتصوره عن مستقبل « الطبقة الوسطى » فى المجتمع الرأسمالى الحديث . فقد تنبأ هو بزوالها — تمهيداً لزيادة حدة الاستقطاب الطبقى بين القطبين المتصارعين . ويوضح هذا كلماته فى البيان الشيوعى : « إن الذى يميز عصرنا الحاضر — عصر البورجوازية — هو أنه جعل التنافر الطبقى أكثر بساطة : فإن المجتمع ككل آخذ فى الانقسام أكثر فأكثر ، إلى معسكرين كبيرين متعارضين ، إلى طبقتين كبيرتين ، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » .

ولا يتسع المقام لحصر كل وجهات النظر المناوئة للنظرية الماركسية فى الطبقات ، فهى عديدة متنوعة ، وأغلبها ليس جديراً بالوقوف طويلا أمامه . ويعد أقواها جميعاً وأخطرها وزناً تحليل ماكس فيبر للتدرج الطبقى ، وجماعات المكانة . . . إلخ . وهو يعد البديل الذى حاول علم الاجتماع البورجوازى أن يقدمه ليحل محل التحليل الماركسى . وقد حاول رالف دارندورف فيما بعد أن يطور بعض النقاط المحددة فى تحليل فيبر ، وعلى رأسها العلاقة بين التدرج الطبقى وتوزيع القوة السياسية فى المجتمع المعاصر . وقد قدم دارندرف مناقشة مستفيضة لهذه القضية فى كتابه : « الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى (٢٠) » .

٥ — ولم تحل طوابير النقاد المتصدين للتحليل الماركسى من بعض الأصوات القادمة من المعسكر الاشتراكى ، والتى يقدمها أصحابها على أنها مبنية على خبراتهم الاجتماعية والسياسية المعاشة فى البلاد ذات الطراز السوفييتى . وفى هذا الصدد يورد بوتومور فى كتابه فقرات من كلام عالم الاجتماع البولندى الراحل « ستانيسلاف أوسوفسكى » التى يمكن أن تعد نموذجاً لهذا النوع من النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذى كان شائعاً فى القرن التاسع عشر — سواء الليبرالى أو الماركسى — جانباً كبيراً من صلاحيته فى العالم الحديث . ففى المواقف التى تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعى إلى حد يقل أو يزيد لتحكم السلطات السياسية ، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد Ward

(٢٠) Ralf Dahreudorf, Class and Class Conflict in Industrial Society, Stanford, Cal., 1959.

أو ڤيبلين Veblen ، أو ڤيبر . أى بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعاً لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو ــ كما يقول البعض الآخر ــ تبعاً لعلاقاتها بالسوق . وكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية التى تتكون تلقائياً . فى المواقف التى تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقى فى المجتمع ، وحيث تصبح الامتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما فى ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومى ، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية . وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية تحت تدرج من ذلك النوع المعروف فى التسلسل الهرمى البيروقراطى . . . عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذى كان معروفاً فى القرن التاسع عشر نوعاً من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعى »[٢١] .

ولقد كان بوتومور واضحاً فى تقييمه الذى أنهى به مناقشة الآراء الماركسية وضد الماركسية فى طبيعة الطبقات الاجتماعية ، حيث يقول : « على أن الانتقادات التى وجهت إلى النظرية الماركسية ، والآراء البديلة التى عرضت ، والتى تعتمد أساساً على تمييز ماكس ڤيبر Max Weber بين التدرج الطبقى والتدرج على أساس الهيبة ؛ لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة لتستطيع أن تحل محل نظرية ماركس . وإنما هى تقدم لنا حصراً ــ يتفاوت فى درجة منهجيته ــ للمشكلات البارزة مثل : طبيعة التدرج الاجتماعى فى المجتمعات السوفيتية (يقصد ذات الطراز السوفيتى) ، وما طرأ على التدرج الاجتماعى من تعديلات فى المجتمعات الرأسمالية ، والأهمية النسبية لكل من الملكية الخاصة ، والانتخاب التعليمى ، والتباين المهنى ، والقوة السياسية فى خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ، ومدى الحراك وعدم المساواة فى توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج[٢٢] » .

على أن اتفاقنا على هذه النقطة الأساسية يدعونا إلى وقفة مع بوتومور فيما يتعلق

---

(٢١) Stanislaf Ossowski, Class Structure in the Social. Consciousness, p. 184.

(٢٢) بوتومور ، المرجع السابق ، صفحتى ٩٨-٩٩ .

بتأكيده على وجود تقسيمات طبقية راجعة إلى عوامل غير اقتصادية . فيقرر بوتومور فى مقدمته أن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن يعتبر مطابقاً لعدم المساواة البشرية بوجه عام . « ذلك أن هناك أشكالا أخرى من عدم المساواة ، وأنواعاً أخرى من الامتيازات والسيطرة ، علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية . فيمكن أن توجد فى بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو لغوية ، أو دينية بين أبناء المجتمع . . . إلخ » .

ونحن نرى أن هذه الفروق إذا أدت إلى تقسيمات طبقية فليس ذلك إنكاراً لمبدأ تحدد الطبقات فى ضوء نظام علاقات الإنتاج (كما سنحدد تفصيلا فيما بعد) . ذلك أن هذه الفروق نفسها راجعة فى تحليلها النهائى إلى ظروف اقتصادية وإلى صراع الطبقات والفئات المختلفة إلى الاستئثار لنفسها بامتيازات اقتصادية معينة .

وقد ناقشنا هذه النقطة تفصيلا فيما يتعلق بالتفسير الاجتماعى للفروق العنصرية ، وأوضحنا أن طائفة غير قليلة من المفكرين ترجع فكرة التفرقة العنصرية إلى عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس واستقرارها أو اغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى . فالذى يحدث عادة أن الجنس الذى يتولى الحكم فيها ويفرض سلطانه على سكانها الأصليين يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضارى ويحرم منها الأقوام المغلوبة على أمرها بكافة القيود التى يغلها بها . ومن ثم تتحسن وتتقدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعنصر القاهر فى الوقت الذى يتردى فيه السكان الأصليون فى الحضيض . والكلام الذى يقال عن تفسير الفروق العنصرية يمكن أن يقال عن تفسير الفروق الدينية أو اللغوية أو غيرها[٢٣] .

ثالثاً — المفاهيم الأساسية :

بعد الاتفاق على هذه المقدمات الأساسية التى لا بد منها قبل الدخول فى تقديم الإطار النظرى المقترح ، ننتقل إلى تحديد المفاهيم الأساسية فى دراسة هذا الموضوع ، وذلك على النحو التالى :

---

(٢٣) قدمنا مناقشة مفصلة لمشكلة الأقليات العنصرية واللغوية والدينية وغيرها فى مقال سابق انظر : محمد الجوهرى « علم الاجتماع ومشكلة الأقليات » مقال بمجلة الفكر المعاصر ، عدد خاص عن التمييز العنصرى ، أبريل ١٩٧١ ، ص ٢٣ — ٢٨ .

١ ـ الطبقة الاجتماعية :

الطبقة هى جماعة من الناس تمثل أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى لمجتمع طبقى . ويرجع الفضل إلى الماركسية اللينينية فى وضع نظرية علمية عن الطبقات والصراع الطبقى . وتمثل هذه النظرية إحدى الدعائم الأساسية لصرح النظرية الماركسية. ويعرف لينين الطبقة قائلا : « الطبقات عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد تتميز عن بعضها تبعًا لموقعها فى أحد أنساق الإنتاج الاجتماعى التاريخية ، وتبعًا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج (وهى علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها فى قوانين محددة واضحة) ، وتبعًا لدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل وبالتالى تبعًا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا . فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى تبعًا لتباين موقع كل منها فى نسق الاقتصاد القائم فى المجتمع [٢٤] » .

ولذلك يجب عند تحديد ملامح أى طبقة من الطبقات أخذ كل تلك السمات فى الاعتبار فى ترابطها معًا وفى تبعية بعضها لبعض . وإن كان من أهم تلك المحكات جميعًا : موقعها من وسائل الإنتاج الهامة ، أى ما تملكه من وسائل الإنتاج هذه . فالوضع الاقتصادى لأى طبقة من الطبقات يرجع فى المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة فى المجتمع . وهذا الوضع الاقتصادى هو الذى يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية .

هذا وقد استطاع بعض المؤرخين وعلماء الاقتصاد البورجوازيين السابقين على ماركس إدراك وجود الطبقات ووجود الصراع الطبقى . ولكنهم لم يقدموا مع ذلك أى تفسير علمى لطبيعة الطبقة ، ولا لكيفية تكوين الطبقات تاريخيًا فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى وأشكال الإنتاج المختلفة ، ولا لمستقبل تلك الطبقات . وقد كان توضيح تلك الأمور جميعًا من أعظم الإنجازات العلمية التى قدمها كارل ماركس وقد لخصه فى الكلمات القليلة التالية :

---

(٢٤) لينين ، الأعمال الكاملة ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٩ ، صفحة ٤١٠ .

« إن الجديد الذى أتيت به هو أنى أثبت :

١ — إن وجود الطبقات يرتبط بمراحل معينة من مراحل التطور التاريخى للإنتاج .

٢ — إن الصراع الطبقى سوف يؤدى حتما إلى قيام ديكتاتورية البروليتاريا .

٣ — وإن هذه الديكتاتورية نفسها لن تكون سوى مرحلة انتقال تمهد للقضاء على جميع الطبقات وخلق مجتمع لا طبقى »[٢٥] .

معنى هذا إذن أن الطبقات والصراع قد قامت فى ظل ظروف تاريخية معينة . وأنه كانت هناك — بالتالى — بعض مراحل التاريخ الإنسانى التى لم يعرف المجتمع فيها طبقات . فأولى التكوينات الاجتماعية — أو المجتمع البدائى الأول — كان مجتمعاً لا طبقياً ، حيث قام هذا المجتمع على أساس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج ، واشتراك كافة أبناء المجتمع فى أداء الأعمال المطلوبة على قدم المساواة . ثم تطورت القوى الإنتاجية للمجتمع . ومن خلال ذلك استطاعت القوة العاملة البشرية أن تنتج أكثر مما تحتاج إليه لتقيم أودها وتشبع الحد الأدنى لوجودها الإنسانى . ومن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الإنتاج هذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وظهر معها استغلال الإنسان للإنسان . لذلك يمثل تملك وسائل الإنتاج ، وما يتبعه من استغلال يمثل الأساس الموضوعى لقيام الطبقات ، والصراع الطبقى . لذلك نقول إن انقسام المجتمع إلى مستغلين ومستغلين (بفتح الغين الأخيرة) ، إلى طبقات مسيطرة اقتصادياً وسياسياً وأخرى مقهورة اقتصادياً وسياسياً أمر مرتبط بتوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة . وهى ظروف مرتبطة بدورها بميدان الإنتاج الذى يمثل أهم مجالات النشاط فى أى مجتمع إنسانى .

٢ — الطبقات والتدرج الاجتماعى :

ولقد تأيدت النظرية الماركسية اللينينية فى الطبقات فى الماضى والحاضر مراراً من واقع التطورات التى طرأت على البلاد الرأسمالية . والدليل على ذلك الصراعات الطبقية الكبرى التى شهدتها بعض البلاد الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ،

---

(٢٥) ماركس ، إنجلز ، المختارات ، الطبعة الألمانية المجلد ٢٩ ، صفحة ٥٠٨ .

وإيطاليا ، وألمانيا الغربية . وتلك الشواهد نفسها هى التى تدحض النظريات والبرامج العديدة التى قدمها المفكرون البورجوازيون والاشتراكيون اليمينيون . فيزعم البعض على سبيل المثال أن الطبقات والصراع الطبقى لا وجود له إلا فى مرحلة ما قبل الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى . ومن شأن تطور الرأسمالية وازدهارها أن يؤدى إلى تضييق الشقة بين الطبقات . ويرسم هؤلاء المفكرون خططاً للبناء الطبقى لتلك المجتمعات يضم شرائح عديدة ويشير إلى حراك متعدد ومتنوع مما سنشير إلى طرف منه فيما بعد. ويزعم مفكرون أيديولوجيون آخرون أن هناك طبقات فعلا ، ولكن الأساس الذى تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الإنتاج وإنما نصيب كل طبقة من السلطة السياسية فى المجتمع .

وقد كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع أكثر سذاجة من هذا إذ حاولوا استبدال مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى مصطنعة كالتدرج الاجتماعى وما إلى ذلك . وحاولوا أن يحلوا مشكلة الصراع الطبقى بفكرة الحراك الاجتماعى . وقد ناقش س . ى . بوبوف S.I.PoPoV فكرة الحراك الاجتماعى الرائجة فى علم الاجتماع البورجوازى بصورة ساخرة إذ يقول إن نظرية الحراك الاجتماعى معدة لكى توحى للساخطين ، الموجودين فى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعى ، بفكرة إمكانية الصعود إلى الدرجات الأعلى والنفاذ إلى الطبقات الأعلى . ويستطرد قائلا: « ويؤكد علماء الاجتماع البورجوازيون — زاعمين — أن المجتمع « الغربى » مجتمع « مفتوح » يتصف بالحراك الاجتماعى الرأسى (إلى أعلى) . ويقولون أيضاً بوجود وتوفر « الإمكانيات المتساوية للجميع » و « الفرص الطبقية المتكافئة » . ونتيجة لذلك ، هناك فرصة حقيقية أمام كل عامل فى تنظيف الأحذية لكى يصبح مليونيراً »[٢٦] .

وقد صور بوبوف فكرة الاجتماع البورجوازى عن الحراك الاجتماعى وقنواته ووسائله تصويراً طريفاً يقول فيه: « يحاول السوسيولوجيون البورجوازيون أن يعطوا أسساً

---

(٢٦) انظر ، س. ى. بوبوف ، نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، تقديم دكتور طيب تيزينى . منشور فى « سلسلة الأفكار » عن دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٣ ، ص ١١٣ وما بعدها ، خاصة ص ١٢٠ .

جدية » لمثل هذه الأساطير الدعائية . فقد ظهر أنه يوجد « مصاعد » Ascenseurs اجتماعية ، يمكن بواسطتها الصعود إلى الطوابق العليا من البناء الطبقى . ويقولون بوجود ستة مصاعد من هذا النوع وهى :

١ — **الاقتصاد** : فكل واحد كما يزعمون ، يمكنه أن يصبح مليونيراً أو « ملياردير » (صاحب آلاف الملايين) .

٢ — **السياسة** : إذ يستطيع كل فرد أن يترقى فى المناصب السياسية ؛

٣ — **الجيش** : وهنا يوردون المثل القديم كل جندى يحمل فى حقيبته عصا المارشالية .

٤ — **الكنيسة** : وفى هذا المجال أيضاً توجد فرص للوصول إلى المقامات الكنسية العليا .

٥ — **العلم** : وهذا مضمار أصعب وأقل شرفاً ، ولكن يمكن بواسطته الوصول إلى الصفوف الأولى .

٦ — **الزواج** : وهذا أسهل مجال للصعود ، بسرعة كبيرة ونجاح ، إلى قمة الهرم الاجتماعى .

« وهكذا فالمجتمع البورجوازى يشبه منزلا مجهزاً بمصاعد ، يتجول ساكنوه على هذه المصاعد ويستعملونها — غالباً — فى اتجاه واحد : من الأسفل إلى الأعلى . ويورد علماء الاجتماع البورجوازيون تشبيهاً آخر . فالمجتمع يشبه سيارة النقل العام : لا توجد فيها أماكن مخصصة لأحد بعينه بشكل دائم . أما الطبقات والمراتب الاجتماعية فهى كالمقاعد فى السيارة يجلس عليها كثير من الركاب بالتناوب ؛ وكل هذا — حسب ادعائهم — يؤدى إلى إضعاف ، بل إزالة الصدامات الطبقية فى المجتمع من خلال الحراك الاجتماعى الواسع النطاق » (٢٧) .

ولكننا يجب ألا نتصور أن پوبوف — ومن نحا نحوه من علماء الاجتماع الماركسى — ينكرون وجود الحراك الاجتماعى فى المجتمع البورجوازى كلية . بل إنه يدفع من يدعى

---

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٢٠ — ١٢١ مع تصرف بسيط فى ترجمة بعض الألفاظ والمصطلحات لتناسب الإيقاع الذى جرى عليه الاجتماعيون العرب فى كتاباتهم .

ذلك بالخطأ ومجانبة الصواب . ويعترف بالطبع بإمكانية الحراك إلى الطبقات الأعلى . غير أن هذه الإمكانية — فى الحقيقة — ذات طابع تجريدى — صورى وليس حقيقى . وتفسير ذلك فى رأيه : أن الأفراد الذين « يشقون طريقهم فى الحياة هم قلائل فى الواقع . إذ أن مركزية رأس المال وتجميعه تؤدى إلى تقليل عدد الأقوياء فى عالم « القمة » الاحتكارية . وتفلس الطبقتان البورجوازيتان — البورجوازية الوسطى والبرجوازية الصغيرة — وتنضمان إلى صفوف الطبقة العاملة . كما تنمو « طبقات وسطى جديدة » ، وينمو سلك الفنيين والعلماء العاملين فى قطاع الخدمات ، بينما يقل عدد المزارعين . وباختصار تحدث التغييرات فى البناء الطبقى للمجتمع الرأسمالى باستمرار . غير أن هذه التغييرات ليست هى نفسها الحراك الذى يتحدث عنه علماء الاجتماع البورجوازيون »[٢٨] .

وهناك الكثيرون من علماء الاجتماع الغربى الذين لم يعودوا يستطيعون تجاهل مفهوم الطبقة الاجتماعية والاسترشاد به فى دراسة البناء الاجتماعى للمجتمعات المعاصرة. ولا يقبلون المبالغات الرائجة عن مدى اتساع نطاق الحراك الاجتماعى فى المجتمع البرجوازى . وهكذا لم يعد هناك من علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات الاجتماعية أو وجود الصراع بينها .

وتلخص كلمات جورج جورفتش الموقف الراهن لعلم الاجتماع من هذه المشكلة على النحو التالى :

كان إبراز ماركس والماركسية لمشكلة الطبقات الاجتماعية قد مهد له سان سيمون وأتباعه ، وبرودون تمهيداً قويًا . وصدرت فى هذا الموضوع مؤلفات ضخمة ، ماركسية وغير ماركسية . واشتغل بهذه المسألة الكثيرون من رجال الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ذوى النزعات المختلفة. وقليل جدًا من المؤلفين هم الذين أنكروا وجود الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المعاصر أو وجود الصراع بين هذه الطبقات. ثم إن مثل هذا الموقف من جهتهم يصعب جدًا التمسك به فى الوقت الحاضر ما دامت الحقيقة ظاهرة للعيان[٢٩] .

---

(٢٨) انظر المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢٩) جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا . القاهرة . الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ . ص ٦ .

والملاحظ أن كل الانتقادات وكل الهجوم الذى وجهه الأيديولوجيون البورجوازيون يركز على أهم عامل فى قيام وتطور وانحدار الطبقات ، ألا وهو ملكيته وسائل الإنتاج . والهدف من ذلك واضح بطبيعة الحال كل الوضوح ، وهو إعاقة الوعى بتلك الظروف والملابسات الهامة للبناء الطبقى فى أى مجتمع .

٣ – مفهوم التدرج الاجتماعى البورجوازى وقضية الوعى الطبقى :

وقد كان العالم الألمانى تيودور جايجر Theodor Geiger أكثر تفوقاً على لويد وارنر L. warner فى محاولة طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهه . فاستبدله – مثل لويد وارنر – بمفهوم التدرج الاجتماعى الذى يقسم المجتمع إلى شرائح اجتماعية وليس إلى طبقات . واستبدل مفهوم الأيديولوجية والوعى الطبقى بمفهوم « العقلية » Mentality . وأوضح فى الخطوة التالية على ذلك أن الشرائح الاجتماعية قابلة للدراسة الإحصائية على خلاف الطبقات . ولنا أن نتساءل مع جورفتش عن إمكانية وجود ارتباط بين مثل هذه التقديرات الإحصائية وانعكاسها فى صورة « عقلية » شريحة معينة ؟ ويمضى جايجر فى كتابه « المجتمع القائم على الطبقات فى مراحل الامتزاج » (الصادر عام ١٩٤٩) إلى أبعد من هذا الحد . فهو يرى أنه للوصول إلى مفهوم موضوعى حقيقى للطبقة الاجتماعية لا يجوز اعتبار شىء خلاف السن والجنس والحرفة والثروة والمسكن والتربية . وبهذه الطريقة ننتهى إلى مفهوم اجتماعى إحصائى للطبقة أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل حتى الجزئية (٣٠) .

أما تعريف جايجر للوعى الطبقى ، أو « العقلية » كما يسميه فهو تعريف ذاتى نراه زائفاً كل الزيف ولا ينهض على أى أساس موضوعى . فهذا الوعى هو وعى كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعى الخاص . وقد كتب جايجر فى هذا يقول « نقصد بالطبقة فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعى ببعض المعايير الخارجية المشتركة . ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الفئات بأحوالهم ومظهرهم وطرائق ساوكهم » .

بعد هذا يمكن أن نتوقع بسهولة النتيجة التى يخلص إليها جايجر وهى أن نظرية الطبقات أصبحت متقاربة بعضها من بعض ، ومتعاونة بعد أن تحولت إلى فئات

(٣٠) جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٩ .

اجتماعية أو شرائح طبقية . فجايجر يحاول فى الواقع أن يقدم بديلا نظريًا للموقف الماركسى ، ولكنه يتصف بالذاتية والقصور الواضحين .

وترتيبًا على ذلك لا يسعنا إلا أن نرفض فى خطة كهذه جميع محاولات التصنيف التى تحاول تقسيم الناس إلى فئات (من واقع الإحصائيات أساسًا ودون القيام بأى تحليل اجتماعى ودراسة ميدانية . واستقصاءات تاريخية) . فهذه الفئات يمكن أن تكون خمس فئات أو ثلاثين أو خمسين فئة . ويمكن أن تعتمد على معيارين أو ثلاثة معايير (بل وثلاثين معياراً !) .

فهذه المحاولات هى الأخرى جهود تبذل لتقديم هزيل للنظرية الماركسية فى الطبقات والصراع الطبقى .

٤ — الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية :

إلا أننا نجد أن كثيرين من الكتاب ، ومنهم للأسف نفر غير قليل من رجال الاجتماع ، قد تأثروا فى كتاباتهم عن الطبقات بالصورة العامية Vulgar للماركسية فتصوروا أن الماركسية لا تعرف سوى تقسيم المجتمع إلى طبقتين متصارعتين ، بل ذهب بعضهم إلى أن الماركسية لا تعرف سوى طبقتى البورجوازية والبروليتاريا . ولذلك نود أن نؤكد هنا أن الفهم الماركسى للبناء الطبقى لمجتمع من المجتمعات لا يتجاهل وجود طبقات فرعية إلى جانب الطبقات الرئيسية . وهذه الطبقات تتفاوت حجمًا وعدداً ويتباين دورها تبعًا لمرحلة التطور الاجتماعى التى يمر بها المجتمع . والدور الذى يلعبه الوعى الطبقى للطبقات القائمة فعلا وغير ذلك من العوامل العديدة المتنوعة .

هناك إذن طبقات رئيسية وطبقات فرعية . ونجد أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيًا هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع . فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد ، وفى المجتمع الإقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (الأقنان) ، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (أو البورجوازية) والبروليتاريا .

أما الطبقات الفرعية فتقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة إنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل .

ومن الممكن أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية وقد أوضحت دراسات ماركس التاريخية من قبل أن البورجوازية نفسها تنقسم إلى عدة طبقات أو « طبقات فرعية » أو « أقسام » :

« بورجوازية صناعية ، ومالية ، وتجارية ، وهى تقابل الأنواع الثلاثة لرأس المال التى ورد وصف النزاع القائم بينها فى الجزء الثالث من كتاب رأس المال . ويتدعم هذا الموقف بظهور جماعة خاصة من المديرين الإداريين الأجراء ، وهم الأعضاء التنفيذيون للسلطة الآمرة التى يتمتع بها أصحاب العمل فى المصنع »[٣١] .

٥ ـ الشرائح الاجتماعية :

ويوجد فى كل مجتمع علاوة على الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية شرائح أو فئات اجتماعية . (انظر مادة شريحة اجتماعية ، فى قاموس علم الاجتماع الماركسى) . وهذه الشرائح أو الفئات عبارة عن جماعات من الناس تتميز عن الطبقات من حيث لا تجمعها علاقة موحدة بوسائل الإنتاج وأن أفرادها ينتمون إلى طبقات مختلفة . ونظراً لتردد مفهوم الشريحة الاجتماعية Social Stratum فى علم الاجتماع البورجوازى ، وخشية الظن بأن علم الاجتماع الماركسى يشارك علم الاجتماع البورجوازى هذا المفهوم رأينا أن نتناوله فيما يلى بشىء من التحديد .

تمثل الشرائح الاجتماعية أحد جوانب التباين البنائى لمجتمع من المجتمعات . ويستخدم مفهوم الشريحة فى علم الاجتماع البورجوازى للدلالة على كل شكل ممكن من أشكال التقسيم الاجتماعى . فيشير مصطلح « شريحة اجتماعية » إلى جماعات من الناس يتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل ، أو المستوى

---

(٣١) جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

التعليمى ، أو الديانة أو مكانها فى سلم الهيبة الاجتماعية د خل المجتمع .

ومن أشهر التقسيمات إلى شرائح فى علم الاجتماع البورجوازى ذلك النموذج السداسى المأخوذ من علم الاجتماع الأمريكى ، الذى يقسم المجتمع إلى الطبقات الست الآتية :

١ — الطبقة العليا الكبيرة .

٢ — الطبقة العليا الدنيا .

٣ — الطبقة الوسطى الكبيرة .

٤ — الطبقة الوسطى الدنيا .

٥ — الطبقة الدنيا الكبيرة .

٦ — الطبقة الدنيا الدنيا .

والمحك الأساسى فى هذا التقسيم هو الهيبة المهنية لكل فئة من تلك الفئات .

والملاحظ على هذا التقسيم وأمثاله أنه يقف عند الأعراض الاجتماعية الظاهرية وعند الانطباع الذاتى عن التكوين والدور الطبقى . ثم هو يفتقر إلى كل أساس سوسيولوجى ، ولا يخدم سوى أغراض أيديو بولوجية معينة محددة ومعروفة ، ألا وهو طمس فكرة الصراع الطبقى .

أما فى علم الاجتماع الماركسى اللينينى فيستخدم مصطلح شريحة اجتماعية للدلالة على بعض المجموعات المكونة للبناء الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات ، ولكن تكوينها الطبقى ليس واحداً أو متجانساً . ولذلك يميز علم الاجتماع الماركسى اللينينى بين الشرائح التالية :

أولاً : الشرائح السكانية . وهى تلك القطاعات السكانية التى تتميز ببعض العناصر الديموجرافية المشتركة (من هذا مثلا : الشباب : النساء . . . إلخ) .

ثانياً : الشرائح الاقتصادية والاجتماعية ، وهى تلك الجماعات التى تتميز بالاضطلاع بوظيفة مشتركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى (كشريحة المثقفين ، والموظفين وما إلى ذلك) .

فالشرائح بهذا المفهوم عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلا ، ولكن حجمها يتجاوز حدود تلك الطبقة . ومن الممكن أن ينتمى أبناء شريحة معينة إلى طبقات مختلفة ، أى أن علاقتهم بوسائل الإنتاج ليست واحدة . وهذه الشرائح لا تلعب دوراً مستقلا فى الصراع الطبقى الدائر فى المجتمع ، ولا تكون لها أية فعالية إلا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الموجودة فى المجتمع .

وسوف يحدث فى خلال عملية الثورة العلمية التكنولوجية وانتشار ونمو العلاقات الاشتراكية أن تطرأ تغيراته على البناء الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى ، فسوف تتقارب الشرائح المختلفة الموجودة داخل الطبقات . ومع القضاء على الفروق بين الشرائح المختلفة سيحدث مزيد من التقارب . بين المصالح المتباينة .

وسنشير فيما يلى بكلمة سريعة إلى شريحة المثقفين ، وسوف يرد الكلام فى مكان آخر من هذه الدراسة عن شريحة الموظفين باعتبارها تحدياً يواجه دارسى البناء الطبقى للمجتمع المصرى .

شريحة المثقفين :

لعل المثقفين يمثلون أهم شريحة اجتماعية فى النظام الرأسمالى وفى المجتمع الاشتراكى على السواء . فتكوينهم الاجتماعى ليس متجانساً فى أى من تلك النظم الاجتماعية . فنجد فى المجتمع الرأسمالى أن بعض قطاعات المثقفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، أو حتى إلى الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) . أما الغالبية العظمى من المثقفين فتنتمى من الناحية الاجتماعية إلى طبقة البروليتاريا بالفعل . ويرجع الاستقلال النسبى للطبقة المثقفة إلى محدودية انتشار الثقافة نفسها وإلى غير ذلك من العوامل الخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية والتاريخية .

ويمثل المثقفون جماعة اجتماعية خاصة فى المجتمع الذى قطع شوطاً بعيداً على طريق الاشتراكية . وينتمى أبناؤها — من الناحية الطبقية — إلى الطبقة العاملة ، أو إلى الفلاحين التعاونيين أو إلى غيرهما من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية .

٦ — استخلاصات ومواقف أساسية :

إذا اتفقنا على جميع تلك المفاهيم الأساسية وأردنا تحديد إطارنا النظرى تحديداً

أكثر دقة وأشد وضوحاً فلابد لنا من أن نؤكد بالإشارة إلى بعض التعريفات السابقة أو العناصر التى يجب أن نحذر من الوقوع فيها عند الاشتغال بالموضوع . ونوجز هذه المواقف الأساسية فى ثلاث نقاط على النحو التالى :

(ا) رفض المعايير الذاتية :

أو ما يترتب على تعريفنا السابق رفض تعريفات الطبقة (أو فئات التدرج الاجتماعى) التى تتخذ المعايير الذاتية أساساً لتحديد تلك الطبقات ، وهو اتجاه شائع علم الاجتماع الأمريكى بتياره البورجوازى الرئيسى (ومع اعترافنا بمحاولات اليسار الجديد التقليل من خطأ هذا الموقف) فأبرز النقاط التى تؤكدها تعريفاتنا الالتزام بأسس ومعايير موضوعية واضحة فى تحديد الطبقات الرئيسية كانت أم فرعية .

(ب) رفض التفسير الوظيفى :

ثم إن القول بوجود مراتب داخل السلم الاجتماعى (طبقات أو شرائح أو غير ذلك) لا تعنى إطلاقاً أن هذه الاختلافات مقبولة ومعترف بها من المجتمع . ولعل النظرة الوظيفية هى أبرز الاتجاهات التى تحاول تبرير الوضع القائم للتدرج الاجتماعى . وقد عبر كنجزلى دافيز ومور عن عناصر هذه النظرية بشكل موجز وواضح على النحو التالى :

« انطلاقاً من القضية التى تذهب إلى استحالة وجود مجتمع لا طبقى أو غير متدرج ، سنحاول تقديم تفسير وظيفى للضرورة العامة التى يفرضها التدرج فى أى نسق اجتماعى . . . أما الضرورة الوظيفية التى تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل . . . المطلب الذى يواجه أى مجتمع يحاول تحديد وضع الأفراد داخل البناء الاجتماعى . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراء لاشعورياً من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية الهامة أشخاص على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل » .

وقد أشار بوتومور Bottomore فى تعليقه على هذا الاتجاه فى تفسير التدرج الاجتماعى إلى أنه يذهب إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن التسليم تماماً بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقاً محدداً من المراتب والمكافآت المحددة . ويزعم أيضاً أن المجتمع يستطيع أن يحدد بدقة طبيعة « الأوضاع الاجتماعية الهامة » « والأشخاص الأكفاء » ، وأن هذين الطرفين مستقلان تماماً — فى كل المجتمعات — عن « جماعات المصالح » . وفضلا عن ذلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت فى ضوء تدرج الأفراد وترتيبهم ترتيباً طبقياً . ومعنى ذلك أن هذه النظرية لا تستطيع تفسير وجود الجماعات الاجتماعية المحددة تحديداً واضحاً . وما يقال عن هذه الجماعات يقال أيضاً عن جماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، والطبقات . وبالإضافة إلى ذلك كله لم تضع النظرية فى اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعى والتغييرات المختلفة التى تطرأ على هذه الأشكال ، وأخيراً تجاهلت النظرية تماماً دور القوة فى إقامة وتدعيم أنساق التدرج ، مما كان سبباً فى إغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعى والصراع السياسى .

ويستطرد بوتومور فى تعليقه الممتاز على النظرية الوظيفية فى تفسير التدرج الاجتماعى قائلا : وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر ، فإن النظرية الوظيفية قد عكست — بنفس الدرجة من الوضوح — الموقف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة بها ، فى الوقت الذى يسود فيه تدرج اجتماعى يتخذ شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، تلك الجماعات التى ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية تؤكد على عنصر الصراع بين الجماعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للتدرج الاجتماعى القائمة على جدارة الفرد ومكافآته . وتشبه النظرية الأخيرة فى كثير من عناصرها نظرية دوركايم فى تقسيم العمل ، وخاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات التى أشار إليها

دوركايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل[٣٢] .

(ح) رفض المهنة كمعيار أساسى للتصنيف الطبقى :

لا يمكن فى مجتمع اليوم اعتبار المهنة معياراً لتصنيف الطبقات .

وقد وجهت إلى ذلك الاتجاه انتقادات عديدة من وجهات نظر مختلفة : نوجز فيما يلى بعضاً من انتقادات جورفتش لها :

١ — إن تقسيم العمل الاجتماعى . وخاصة التقسيم إلى مهن ، ليس هو السبب فى تكدس الثروات ، وإنما هو الأثر المترتب عليها . ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية التى تدفع إلى اختيار المهنة . وليس العكس هو الصحيح .

٢ — إن الاستعداد المهنى ليس وراثيًا ، طالما أنه لا يرتبط بالثروة ولا بوسائل الإنتاج .

٣ — يتناول بعض أصحاب هذا الاتجاه المهن أحيانًا بمعناها الضيق ، أى باعتبارها جماعة حقيقية ملموسة . وأحيانًا بمعنى شديد الاتساع باعتبارها فئة مهنية . وبهذه الكيفية وحدها يستطيع أن ينتقل من المهنة إلى الطبقة . ولكن أمثال هؤلاء الدارسين (والإشارة هنا بالذات إلى العالم الألمانى شمولر Schmoller) يجدون أنفسهم أمام العناصر شديدة التنافر . فهذه على سبيل المثال مجموعة أو فئة من الأشخاص «لا مهنة لهم» ولنقل إنهم «العاطلون» أو «المتكاسلون» الذين ذكرهم سان سيمون Saint-Simon . قد يكونون من المتشردين أو أصحاب الإيراد الذين لا يعملون . أو المتقاعدين ، أو أصحاب الملايين ، أو ملاك الأراضى . فهل حقًا يشكل هؤلاء معًا طبقة اجتماعية واحدة ؟ إذا قبلنا مثل هذه الفكرة ، كان من اللازم بالمثل تكوين طبقة خاصة بالمهن الحرة ، تقسم المعلمين والمدرسين والقضاة والأطباء والمحامين دون مراعاة لمركزهم الفعلى .

---

(٣٢) انظر بوتومور : تمهيد فى علم الاجتماع ، الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ٢٩٥ — ٣٠١ ، خاصة ص ٣٠٠ .

٤ – يقول البعض فى الرد على هذا الاتجاه إنه ليس هناك ثمة تدرج فى ضرورة وأهمية المهن المختلفة . لأن كل المهن ضرورية وعلى قدم المساواة ، بغض النظر عما تدره من ربح وعن المكانة التى تشغلها فى المجتمع . وهذا التدرج لا يصدر إذن عن المهن نفسها ، وإنما هو أثر لانتمائها إلى طبقات مختلفة . أى مجموعات مرتبة فى تنظيم متدرج[٣٣] .

(٣٣) انظر : جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .